

مناقصة الكنس والرش
في العاصمة

بلغت مناقصة تنظيف ورش طرق
دمشق وازقتها ودخلتها ستة آلاف وخمسة
مئة قرش عن كل يوم ولا يزال باب المناقصة
مفتوحاً إلى شاء

إيجار حمام ودكان
من املاك دار الصناعة

وضع في الزاد العالي إيجار حمام دار
الصناعة الكائن في خان البطيخ والله كان العائدة
لهذه المدرسة الكائنة قرب قهوة ديمري رقم
٤٠ - ٦ تحت شروط معلومة على ان
تجرى الاحالة الاولى في ٦ حزيران سنة
١٩٢٠ يوم الاحد والقطعة في ٨ منه فلي
من يرغب الاستئجار ان يراجع ادارة المدرسة
كل يوم - ماعد الجمعة من الساعة العاشرة
قبل الظهر الى الخامسة بعد الظهر

بيع ١١٨ دونماً
بقرية كازو

بما ان احمد بن علي السيد حسين المتوفى
من اهالي قرية كازو التابعة لحدة استدان من
عبد القادر بن محمد امر مبلغ قدره الف
قرش وباعه يماً بالرفاء جميع المئة والثمانية
عشر دونماً اراضي سقي وبعل الكائنة بالقرية
المذكورة المعلومة الحدود وقد انقضت المدة
وورثة المديون لم يؤدوا دينهم فلما وضعت
التوقيعات المذكورة بالزاد العالي وضعت مدة
المزايدة خمسة واربعون يوماً والآن جرت
احالتها الاولى ببدل قدره ثلاثة آلاف
وخمسمائة قرش لمدة خمسة عشر يوماً ويقبل
الضم خمسة في المئة ثم تجرى احالتها القطعية

فمن كان له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابو
لواء حماة والدلال الحاج محمد بنجاح
بيع دار في الصالحية
(اعلان ثالث)

ان كامل الدار الواقعة في محلة الصالحية
سكة المعلومة الحدود جارية بملك نظسية
بنت محمد شاهين الباعة منها يماً بالرفاء الى
فاطمة بنت مصطفى القلمجي ورقية بنت عبد
المهدي بموجب سند مدانية وكنا طرحنا
الدار المذكورة في ميدان المزايدة العلنية
واستقرت على طالبها الاخير محمد سعيد بن
رسلان الصباغ يبلغ قدره اربعة آلاف
وخمسمئة قرش وقد جرت الاحالة للورثة على
طالبها محمد سعيد المذكور بالبدل المذكور ومن
تاريخ اتمامه يقبل الضم خمسة بالمئة خلال خمسة
عشر يوماً ثم تجرى احالتها القطعية فعلى من
له رغبة في شراء الدار المذكورة ان يراجع
مديرية طابو العاصمة والدلال علي غازي

بيع ارض بقرية دير فور
بتاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٢٠ طرحت
للمزايدة العلنية حصة قدرها مئتان وثمانون
حصص من اصل خمسة وعشرين الفاً ومئة
حصص من جميع اراضي قرية دير فور المعلومة
الحدود والارصاف وهذه الحصة مفرقة من
طرف الحاج سلطان عمر خان الى الحاج سليم
يوسف افندي السباعي لقاء اثني عشر الف
قرش صاغ لمدة خمس سنوات اعتباراً من
اجتماع كانون الاول سنة ١٣٢٨ وبما ان
المدة انقضت والمديون توفي فقد صار اخطار
ورثته رسمياً ولم يؤدوا دينه فمن اراد شراء

الحصة عليه ان يراجع دائرة طابو حمص
والدلال سليم النيفايوي
بيع دار في حماة

بما ان خضر بن مصطفى نوفل من اهالي
جورة حوا بحجة استدان من عبدالله افندي
الراشد مبلغاً قدره ثمانية آلاف وستون قرشاً
وباعه يماً وفائياً جميع الدار الكائنة بالمحلة
المذكورة المعلومة الحدود وقد انقضت المدة
وجرى تبليغ ورثة المديون فلم يؤدوا دينهم
فلذا وضعت الدار المذكورة بالزاد العالي
ومضت مدة المزايدة خمسة واربعون يوماً
والآن جرت احالتها الاولى لمدة خمسة عشر
يوماً ويقبل الضم خمسة في المئة ثم تجرى
احالتها القطعية فمن يرغب في الشراء فليراجع
دائرة طابو لواء حماة والمناهي الحاج محمد بنجاح

بيع دار في حماة
بما ان الحاج محمد بن اسماعيل غريواني
من اهالي جورة حوا بحجة المتوفى استدان
من عبدالله افندي الراشد مبلغاً قدره ستة
آلاف ومئتين وخمسة وثلاثين قرشاً صحيحاً
وباعه يماً وفائياً جميع الدار الكائنة بالمحلة
المذكورة المعلومة الحدود وقد انقضت المدة
وورثة المديون لم يؤدوا دينهم فلذا وضعت
الدار المذكورة بالزاد العالي ومضت مدة
المزايدة خمسة واربعون يوماً والآن جرت
احالتها الاولى لمدة خمسة عشر يوماً ويقبل
الضم خمسة بالمئة ثم تجرى احالتها القطعية
فمن يرغب بالشراء فليراجع دائرة طابو لواء
حماة والدلال الحاج محمد بنجاح

طلبت بمطبعة الحكومة المرمية

يأخذ من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتعليق
والامسكات الرسمية خمسون قرشاً سوريا بصورة
مطلوعة ورشاش عن كل سطر من الاعلانات

الاعلانية والتجارة



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة
وه ٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وما لا قرش خارجها
يمن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق : الخميس ١٦ رمضان سنة ١٣٣٨ نصر مرعي في الاسبوع و ٣ جزيران سنة ١٩٢٠

ذيل لقانون الجزاء الملكي

- اصدر ارادني بوضع هذا الذيل
موضع الاجراء بشرط عرضه
على مجلس النواب حين التامه
في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٨
و ٣٠ مايس سنة ١٩٢٠
« فصول »
- مادة ١ المحكوم عليهم بجزاء الحبس
بالرجعة القطعية في القبايات والجنح يجوز
لمن ان يطلبوا ابدال جزاء الحبس بالجزاء
التقديري سواء كانت المحكمة قبل نشر هذا
القانون او بعده
- طلب الابدال يقدم الى المحكمة
الاخيرة التي امرت المحكوم الى محكمة المحل
التي يوجد فيه المحكوم عليه
- تبدل مدة الحبس المحكوم بها بنهايتها
بالجزاء التقديري اذا كانت من ستة اشهر فما
دون واما اذا كانت اكثر من ذلك فيبدل
منها لحد ستة اشهر فقط
- بدل الحبس لا يكون اقل من خمسين
قرشاً ولا اكثر من مئتي قرش عن كل يوم
ويظهر في تعيين المقدار الى ثبوت المحكوم عليه
- وما حبة الجرم وصورة وقوعة
٥ اذا كان الحكم متضمناً مع جزاء الحبس
حقوقاً خاصة فلا يجوز الابدال قبل تادية
الحقوق الشخصية ايضاً
- لا يقبل طلب الابدال اذا كان في
الجرم تشويق او اغراء او كان متعلقاً بالمرض
والفعل الشنيع او السرقة او سوء الائتمان
او الاحتيال او التجاوز على مأموري الحكومة
انشاء الوظيفة او بسبب اجراء الوظيفة واما
في الجرائم الاخرى فالمحكمة ان تقبل طلب
الابدال او ترفضه
- قرار المحكمة بشأن قبول طلب
الابدال او رده يكون قطعياً وغير قابل للتبني
- قرار الابدال يحال الى المدعي العام
لاجل قيده في دفتر الخاص وهو يحيله لدائرة
الاجراء لاستيفاء البدل دفعة واحدة ولا
يجوز اخلاء سبيل المحكوم عليه قبل تادية
بدل الحبس بتمامه
- مدة التوقيف تنزل من مدة الحكم
ويستوفى البدل عن المدة الباقية
- طالب التبني يقبل منه طلب الابدال

- اذا كانت المدة المحكوم بها من ستة اشهر فما
دون فاذا ادى البدل تماماً يقبل تبنيه بدون
ان يدخل الحبس فاذا انتهت الدعوى يبرأ ته
يرد اليه البدل واذا انتهت بالحكم عليه
بالحبس يبقى البدل ايراداً للقرينة
- ١١ هذا القانون لا يخل بالحكم التوقيف
والاخلاء المدرجة في فصلها الخاص من
قانون اصول المحاكمات الجزائية ولا يؤثر البتة
في النتائج الجزائية والمدنية والسياسية وانما
يعتبر جزاء الحبس قد نفذ بالفعل
- ١٢ يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره
- ١٣ وزير العدل مأمور بانفاذ احكام
هذا القانون
- في ٥ رمضان سنة ١٣٣٨
وفي ٢٣١٢٢٠ في ١٩٢٠
رئيس مجلس الشورى رئيس الوزراء
علاء الدين هاشم الاتامي
وزير الخارجية وزير الداخلية
عبد الرحمن شهبندر رضا الصلح
وزير المالية وزير الحربية
فارس الحوري يوسف العظمة
وزير المعارف وزير المدلية
سالم المصري محمد جلال
وزير القنصلية والزراعة والثروة : يوسف الحكيم

هكذا منه الاصل

التعريف العمومية

لاجور البريد والبرق والتلفون

اصدر ارادتي بوضع هذا القانون

الموقف موضع الاجراء بشرط

قرضه على مجلس النواب حين

الثامنة

في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٨

وفي ٣٠ ايار سنة ١٩٢٠

في ٥ نيسان سنة ١٩٢٠

المادة الاولى تستوفى الاجور والرسوم

البريدية والبرقية والتلفونية على الوجه الآتي:

(الاجور التي تستوفى عن مراسلات)

(الاوراق البريدية)

١ يستوفى نصف قرش عن كل خمسين

غراماً او كسورها من الفودجات الامتعة

التجارية والاوراق المطبوعة واوراق المصالح

على ان يكون الوزن الاعظم لكل منها ٢٠٠

التي غرام

٢ يستوفى بغير القروش عن كل خمسين

غراماً او كسورها من الجرائد والمجلات والمطبوعات

الاعظم للوزن (٥٠٠) خمسة آلاف غرام

٣ يستوفى قرش واحد عن كل عشرين

غراماً او كسورها من الرسائل القاذبة

(مكتاتيب) اما الوزن فغير محدود

٤ يستوفى نصف الاجور للحررة اتفا

عن المراسلات التي تكون داخل البلدة ما عدا

المجلات والمجلات حيث تستوفى عنها اجور

تامة فيما اذا ساعدت الحالة على توزيعها

بواسطة ادارة البريد

٥ الرقاب البريدية المنقوشة (كارت)

بوستال) يؤخذ عن كل منها ثلاثة اعشار

انقرش داخل البلدة ونصف القرش خارجها

٦ بطاقات الزيارة التي لا تتجاوز خمس

كلمات من كلمات البريد او التذكرو او

التذرية وماماثل ذلك يؤخذ عن كل منها

(٢) عشرة انقرش داخل البلدة وثلاثة اعشار

القرش خارجها

٧ اجور المراسلات للمالك الاجنبي في

خارج مناطق الحكومة البرية السورية

(الاربع) الشرقية والشمالية والغربية

والجزرية هي عين اجور المراسلات الداخلية

الحررة اتفا

٨ الفخار المزينة تستوفى اجورها بمضاعفة

٩ تحارب الجنود الى عائلاتهم وتحارب

عائلاتهم اليهم مستثناة من الاجرة بشرط

المصادقة عليها ضمن الاصول المرفوعة

١٠ يؤخذ قرش واحد - هذا الاجرة

الاصالية - عن كل قطعة او عدد من

انقودجات الامتعة التجارية والاوراق المطبوعة

والاوراق المصالح والمجلات والمطبوعات

المادية اجرة ضمانات فيما اذا اراد ارسالها

بغير اذن وذلك على طابع التخليد بربع القروش

١١ تضاعف اجرة الضمان عند ما يكون ردياً

١٢ تستوفى اجرة سنوية عن كل حلبة

من حلب البريد مائة قرش سنة المصممة

ومراكز الولايات وخمسة وسبعين قرشاً في

سائر مراكز البريد

(اجور الحوالات البريدية)

١٣ يستوفى نصف القرش عن كل مئة

قرش او كسورها

١٤ يؤخذ من المرسل عن كل حوالة

يراد الحصول على وصولها الموقع من المرسل اليه

قرش واحد يضاف الى الاجرة الامامية

(اجور الرزم العادية وذات القيمة)

وصور النقود

١٥ يستوفى في المراكب التي لم تكن على

بحر المخطوط الحديدية اجرة نقلية على كل

كيلو غرام او كسوره من كل رزمة خاوية

او ذات قيمة وعن كل صرة من صرر النقود

ستة قرش عن الدائرة الاولى وثلاثة قرش

عن الدائرة الثانية وعشرة قروش عن الدائرة

الثالثة واما في المراكب الكائنة على بحر

المخطوط الحديدية فيستوفى عن كل خمسة

آلاف غرام او كسورها ستة قروش عن الدائرة

الاولى واثمعة قروش عن الدائرة الثانية والمدة

الاعظم للوزن عشرون كيلو غرام

١٦ تستوفى اجرة تأمينية عند الاجرة

النقلية - ثلاثة قروش عن كل الف قرش

او كسورها من قيمة الرزم ذات القيمة

وصور النقود

١٧ يؤخذ من المرسل قرش واحد من

كل رزمة او صرة يراد الحصول على وصولها

الموقع من المرسل اليه

١٨ كل رزمة لم تؤخذ خلال عشرة

ايام من تاريخ الاخبار الى المرسل اليه يؤخذ

عنها قرشان اجرة ارض عن كل اسبوع

(اجور الرزم المشروط تأدية بدلها)

١٩ هذه الاجور تستوفى مثل اجور

الرزم العادية او ذات القيمة بلا زيادة ولا

تقصان

٢٠ يؤخذ المبالغ المشروط تأديته من

المرسل اليه يؤخذ قرشان عن كل رزمة

بسم رسم التخصيل

٢١ عند اخذ المبالغ المشروط تأديته من

المرسل اليه تستوفى عنه اجرة حوالة وفقاً

لادة اجور الحوالات على ان يكون الحد

الاعظم للبدل المشروط تأديته (٢٠٠) التي

قرش لا غير

اجور التخليد

ذات القيمة المقدرة

٢٢ يستوفى قرش واحد عن كل

عشرين غراماً او كسورها من كل تحرير

٢٣ يستوفى قرش واحد - هذا الاجرة

الاصالية - اجرة ضمان عن كل تحرير

٢٤ تضاعف اجرة الضمان عند ما يكون

ردياً (اعاده علم وخبرلي)

٢٥ يستوفى قرشان عن كل الف قرش

من القيمة المقدرة لكل تحرير على ان يكون

الاعظم للقيمة المذكورة خمسة الف قرش

(اجور البريديات)

٢٦ يؤخذ قرش واحد عن كل كلمة

ويكون الحد الاصغر اربعة غرامات

٢٧ عذ كارت البريدية غير محدود

٢٨ البريديات المتجلة يؤخذ عن كل

كلمة منها ثلاثة اشكال لاجرة المادية اي عن

كل كلمة ثلاثة قروش وذلك مع المحافظة على

الحد الاصغر لكلمات كما هو محدد اتفا

٢٩ تستوفى اجرة مقابل بريدية بدرجة

ربع الاجرة المستوفى عن مجموع اجرة تلك

البرية

٣٠ يؤخذ سنوياً مئة قرش من كل من

ترد بريقاته بعنوان مختصر

٣١ البريديات ذات النواين المتعددة

يؤخذ اجرة تامة عن مجموع كلمات وكلمات

عناوينها كما هو محدد اتفا واما نسخها فيؤخذ

عن كل نسخة مبلغ عدد كلمات عناوينها

عشرين كلمة او اقل خمسة قروش اما اذا

زادت عن العشرين كلمة فيؤخذ عن كل

عشرين كلمة او كسورها خمسة قروش ايضاً

٣٢ يؤخذ اجرة ساع عن كل ساعة

او كسورها عشرة قروش وذلك لا يصلح

البرقيات العادية للمحلات التي لا يوجد فيها

مراكز للبرق

(رسوم التلفون)

٣٣ يؤخذ مئة وخمسون قرشاً رسمياً

سنوياً عن كل دورة من دورات المخطوط

التلفونية المحسوبة المستندة رخصة على ادارة

البريد والبرق

مادة ٢ جميع احكام القوانين والقرارات

والتعليمات المتعلقة بالاجور والرسوم والمخافعة

لاحكام هذا القانون اصبحت مفسوخة اما

ما كان قائماً منها الامارات والحسابات فيجري

الآن وفقاً للقوانين واتعايم المرفوعة والاتفاقات

المقدمة مع الحكومات الاخرى

(مادة موقفة)

٣ اجور الحوالات والرزم والبرقيات

الخارجية تستوفى الآن وفقاً للاتفاقات

المنفعة مع الحكومات الاخرى غير ان

ينبغي ان يضاف عليها في المنطقة الشرقية

غاية وعشرون في المئة وفقاً للقانون الغد

السوري ونحوه من القروش المصرية الى

القروش السورية واسدفاً ما تباقه تلك

الاجور بعد ذلك عملة سورية او غير سورية

بحسب التسمية وعند اجراء الحسابات بمن على

القرش المصري تؤخذ حصة المنطقة الشرقية

قروشاً مصرية وتمطى حصه من قروشاً

مصرية ايضاً ولكن القيد الحسابية تجري

في الادارة وفقاً لقانون وتعليمات النقد السوري

٤ هذا القانون معتبر من تاريخ وصوله

لكل مركز من مراكز البريد والبرق

٥ وزارة المالية مأمورة بتنفيذ احكام

هذا القانون

في ٥ رمضان سنة ١٣٣٨

و ٢٣٦٢٢٢٠ ايار سنة ١٩٢٠

رئيس مجلس النوري

رئيس الزا

علاء الدين

هاشم الاتاني

وزير الخارجية

وزير الداخلية

عبد الرحمن شهنشدر

رضا الصلح

وزير المالية

وزير الحوزري

يوسف العظمة

وزير المعارف

وزير الزراعة والارادة

ساحط المصري

محمد جلال

يوسف الحكيم

مناقضة حدالة طريق

(للمنفعة بملك)

جاءنا من مديرية المناقضة انه قد طرح

بالمناقضة بطريقة انظر المضمون حدالة طريق

(للمنفعة بملك) فمن اراد البذل بالمناقضة

عليه ان يراجع ادارة المناقضة يوم الاحد الواقع

في ٦ حزيران سنة ١٩٢٠ الساعة الثالثة بعد الظهر

تعرفه موقفة

بشأن استيفاء اجور الترامواي الكهربائي
المادة الاولى قبل شركة الترامواي
اصول التعرفة الموحدة اعتباراً من تاريخ
هذه التعرفة لنهاية السنة المالية (سنة ١٩٢٠)
المادة الثانية تستوفي الشركة اجرة من
راكب الترام ثلاثة ارباع القرش السوري
او ما يقابله « يرغوت فضي تركي صغير »
عن الموقع الثاني وقرشاً سوريا ونصف
القرش او ما يقابله « يرغوت فضي تركي
كبير » عن الموقع الاول على كابل كل خط
من الخطوط الاذنية الكبيرة وهي :

من ساحة المرجة لنهاية خط الميدان

..... الخط في المهاجرين

..... الشخبي الدين

ولا فرق في الاجرة بين جزء الخط

وكامله ما عدا ما هو مذكور في المادة الرابعة

المادة الثالثة الذين يتنقلون من قطار الى

آخر عند موقف الجسر الابيض يحتفظون

بأوراقهم لاستعمالها الى نهاية الخط

المادة الرابعة تستوفي الشركة عن خط

(الجسر الابيض - الشخبي الدين) نصف

الاجرة المبنية على المادة الثانية ، وتحدث

الشركة لاجل ذلك اوراقاً مطبوعة (كارت)

تبيعها للطلابين تسهيلاً : لم نظراً لعدم وجود

سكة صغرى تتبادل اجرة الخط المذكور عن

موقفه الثاني

المادة الخامسة اذا ارادت إحدى النساء

الركوب في الموقع الثاني ولم يوجد لها فيه

محل فتركب في الموقع الاول باجرة الموقع
الذي

المادة السادسة تبقى مرعية المادة المتضمنة

ان الصغير الذي لم يتجاوز الخامسة من العمر

يركب مجاناً بشرط ان يكون في حضن من

هو معه ، ومن كانت سنه من الخمسة حتى

العشرة يركب بنصف اجرة

المادة السابعة وزارة النافعة والزراعة

والتجارة تقوم بتنفيذ هذه التعرفة

في ٣٠ ايار سنة ١٩٢٠

تعديل الساعات

اقترح وزارة الحرية لتعيين وقت الزوال

جاءت من مديرية المطبوعات صورة

كتاب وزير الحرية المرفوع الى رئاسة

الوزارة بتاريخ ٢٤ ايار سنة ١٩٢٠ ورقم ٢٩٨٩

١٤٦٥٠ باقتراح جعل نصف نهار دمشق

مبدأً لوقت الزوال والاعتماد في ذلك على

البسيطة الشمسية . وهذا نصه :

« نظماً لوقت المساعي وتأيناً

لاصلاح ما يرى من التباين الموسمي في

اختلاف حركة الساعات التي لا تنطبق على

نصف نهار العاصمة قد استحسننا اتخاذ البسيطة

الشمسية المنظمة وفقاً لنصف نهار البلدة

محوراً مقبلاً لتوحيد حركة الساعات وسيرها

واعتمادها في دوران مجرى الامور الرسمية

واستثنائي من ذلك دوائر الخطوط الحديدية

التي لا يمكنها اتباع هذا القريب

فنسترحم تأييد وتعميم هذه الفكرة

واعلاماً بقبولها لفصل مدفع الزوال هذه المذمة

الغاية والاخر لوليته سيدي »

جلسات المؤتمر السوري

جلسة الاثنين ٣١ - ٥ - ١٩٢٠

١ تليت خلاصة الضبط السابق فيين

بعض الاعضاء انه لم تحصل مناقشة على

مسألة طلب الاعفاء من اجور السكك

والترامواي (المذكورة في المادة الرابعة من

ضبط جلسة يوم السبت) فحذفت كلمة المناقشة

كما انه اضيفت الى خلاصة الفقرة الثانية

من قرارات تلك الجلسة هذه الجملة (وبقية

الجلسات الاوربية)

٢ تليت المادة ١٢٥ من لائحة القانون

الاساسي وبعد المناقشة اقترح السيد من

هارون استبدال كلمة « مجلس ادارة » بمجلس

نيابي فلم يقبل اقتراحه بل قبلت المادة على

حالتها وهي :

(١٢٥) « لكل مقاطعة مجلس نيابي

يصدق ميزانية المقاطعة ، ويسن قوانينها

ونظاماتها المحلية وفقاً لحاجاتها ، ويراقب

اعمال حكومتها . وليس له ان يسن قانوناً يخالف

نص هذا القانون الاساسي والقوانين العامة

المعطى حق وضعها للمجلس العمومي »

٣ تلي اقتراح من السيد عزة دروزة

يطالب به وضع مادة جديدة هذا نصها :

« يشترط في اساس تسمية المقاطعات ان

لا تقل مسافة كل مقاطعة عن خمسة وعشرين

الفاً من الكيلومترات المربعة وان لا يقل عدد

سكانها عن خمسة الف » وان تراعى فيما

الارتباطات الطبيعية والاقتصادية »

فبعد مناقشة في الموضوع اقترح ثلاثة

واربعون عضواً الاكتفاء بالذاكرة وقبول

اقترح السيد عزة دروزة قبل الاقتراح
تمتعت الجلسة

جلسة الثلاثاء ١ - ٦ - ١٩٢٠

١ تليت خلاصة الضبط السابق قبلت

٢ تكلم بعض الاعضاء فيما جاء بمجرى

النياب من الطعن في المؤتمر فاحيل طلبه الى

ديوان الرئاسة

٣ تليت ثلاث مضابط نقابية مودعة

من لجنة تدقيق المضابط لكل من السادة

الامير محمود القاعور عن القنيطرة ، وعثمان

سلطان ، وسعيد طليح عن طرابلس قبلت

٤ تلي منشور وضعه ديوان الرئاسة ،

بعد المناقشة به اقتراح تأليف لجنة لوضع

منشور ثان سلس العبارة . قبل الاقتراح

واتسكت اللجنة من السادة سعيد حيدر ، توفيق

مفرج ، نوح هارون ، عزة دروزة

٥ تقرر تأليف لجنة لتدقيق كتاب الرسم

واعطاء نتيجة تدقيقها للهيئة العامة ، فواما

السادة عثمان سلطان ، ابراهيم الخطيب ،

توفيق مفرج ، عولي القضايلي ، ابراهيم

عبد الهادي ، سعيد طليح

٦ تليت المادة ١٢٧ من لائحة القانون

الاساسي فبعد مناقشة طويلة تمتعت الجلسة

بالنظر لحصول الضرر

٧ اعيدت الجلسة ثانية ولدي البحث

في المادة ١٢٧ اقترح السيد حكمة النبال

(حليب) ورفقاؤه الحد الاصغر لسن النائب

في مجلس المقاطعات خسا وعشرين قبلت

الاقتراح وصارت المادة على هذا النص :

(المادة ١٢٧) : « انتخبات المجلس

النيابي للمقاطعة تكون على درجة واحدة ،

واوصاف الناخب الاول واوصاف النائب

المصرحة في المادة ٧٩ والمادة ٨٠ من هذا

القانون تراعى ايضاً في انتخاب مجالس

المقاطعات فيما عدا سن النائب على مجلس

المقاطعة فان الحد الاصغر لما يجب ان يكون

خسا وعشرين سنة »

٨ اقترح السيد صلاح الدين الحلاج

يوسف عدل كل من يقبل الوظيفة من أعضاء

المؤتمر في المناطق الثلاث السورية مستقبلاً

من عضويته وان لم يستقل . قبل الاقتراح

وسام النهضة

ورد من وزارة الداخلية الى مديرية

المطبوعات ان الارادة المطاعة صدرت باعطاء

وسام النهضة من الدرجة الثالثة الى اسماعيل

باشا جنيد بالظر لخدمته الحسنة

٢ حزيران سنة ١٩٢٠

مدير الصحة العامة

جاء من وزارة الداخلية الى مديرية

المطبوعات ان الارادة المطاعة صدرت

بتعيين الطبيب السيد قاسم عز الدين مديراً

للصحة العامة ٣٠ ايار سنة ١٩٢٠

مزايدة اعشار

قرية الكسوة التابعة لدمشق

جاءنا من مديرية مالية دمشق انه قد

فقت اعشار قرية الكسوة بمئة الف قرش

ففي الطالين مراجعة ديوان الواردات

٣١ ايار سنة ١٩٢٠

قرارات محكمة التمييز

قرار شرعي رقم ٩

قري الاعلام الشرعي الصادر من

المحكمة اشربية بمدينة حلب المؤرخ في ٢٢

رجب سنة ١٣٣٧ المبلغ للحكوم عليه الاكي

الذكر في ٤ شعبان سنة ١٣٣٧ وللرؤفوع

لمحكمة التمييز المربية بكتاب قاضي حلب

بناء على استدعاء التمييز التقدم في ١١ منه

ضمن المدة القانونية فاذا هو ضمن ان عبد

القادر حلي افندي السرميني وكيل حسين

ابن حسن طاووز من سكان محلة قارني بحلب

ادعى على محمد جمال بك وكيل دائرة اوقاف

حلب المأذون بالحصول ان موكله كان قد

استأجر من ادارة الاوقاف بحلب بستان

الاسدي المشهور المحدود فيه التابع لوقف

عبد الوهاب افندي الهادي الذي هو تحت

يد الادارة المذكورة سنة كاملة اولها تاريخ

الاحالة ونهايتها ايلول سنة ١٩١٩ بثلاثين

الف قرش ذهباً بموجب سند ايجار مصدق

مبرز من يده ادى موكله لصندوق الاوقاف

من ذلك ستين ليرة تركية ذهباً بموجب وصل

وقيود الدائرة المذكورة تشهد بذلك لكن

عقد هذا الاجار فاسد من وجوه عدم

المساقاة على الاشجار وكون البستان حين

الاجار وحتى الآن مشغول بزراعة الشتاير

الاول ولم يستلمه من الدائرة المذكورة ولم

يعين حين العقد ما يزرع فيه ولم يتم وان

موكله فسخ هذا العقد الواجب الفسخ بحضور

مدير الارادة فطالبه بما اداه له من الاجرة

فامتنع وطلب الحكم بفسخه وامر المدعي عليه اضافة للدائرة المذكورة باعادة الستين ليوم المذكورة فلجأ الوكيل المدعي عليه بان المدعي قد استلم البستان وان العقد موافق لاصوله وان الساناة عرفاً داخله سيك الاجار لحكم القاضي بفسخ العقد ويرد (٨٧٧٥) قرشاً باعتبار الالبه الذهبية التركية ١٤٧١٠ التي اعترفت دائرة الاوقاف بمجاولها انها استوفتها من الاجرة وصدق المدعي عليه التوكيل عليها للمدعي من صندوق الاوقاف وقرى استدعاء المحكوم عليه التجهيزي السابق المذكور المعلق في ١١ شعبان سنة ١٣٣٧ ضمن الدقة القانونية فوجد محكوماً بطلب تقض هذا الحكم لانه لم يثبت كون البستان حين العقد مشغولاً عن الغير ولم يبين القاضي سبب الحكم والدائرة قد سلمت البستان لهذا المستاجر موكل المدعي والحاكم لم يكنهما الامة البيعة

ولدى التدقيق والمذاكرة بالايجاب تبين ان الحاكم قد فسخ عقد الاجار بدون ان يقرم لديه برهان على وجود موجبات الفسخ ولا حكم مندرجات سند عقد الاجار عينا ولا خلاصة حتى يعلم على م وقع العقد ولا بأل المدعي عن تسليم البستان فارغاً عن الشرايين كما دفع ذلك المدعي عليه ولا ذكر في حكمه السبب الذي دعاه بفسخ العقد كما تقتضيه المادة ٣٨٨ من اصول المحاكمات الشرعية

فراى الاكثرون تقض هذا الحكم عملاً بالادتين ١٠٠٠٠ من المحلة و ٢٢٤٤٥ من اصول المحاكمات المحقوقة باعادة الاعلام

مع كافة فقراته المحكمة المشار اليها لتبليغ ذلك للطرفين حسب الاصول الرعية واجراء الايجاب الشرعي

في ٦ ذي القعدة سنة ١٣٣٧ و ٢ آب سنة ١٩١٩ قرار حقوقي رقم ٨٩

بعد ان تبين من التدقيق ان استدعاء التجهيزي المتقدم من محمد وخالد ابني مبارك الحسين ورفقائهما من اهالي قرية عز الدين المقيدي في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩١٨ واقع في مدته القانونية وانفق الراي على قبوله جرى التدقيق في الاعلام بالميز به الصادر من محكمة استئناف المحقوقة في مدينة حماه المورخ في ١٥ اغسطس سنة ١٣٣٤ عدد ١٦/١٤ وما تفرع عنه من الاوراق فوجد ان المحكمة جلبت من دائرة الطالب علم وخبرات الفراغ الاربعة المحررة من قبل مختار واختيارية قرية عز الدين التضمن بيان البيع بناء على مراجعة الطرفين فقط ولم تجلب المضبطة التي تتضمن وقوع تقرير الطرفين ووقوع الفراغ التي يجب ان تظم وتضم كالتنفيذية المادة الثالثة من نظام الطالب من قبل الهيئة المسكفة قانوناً باستماع الفراغ المخصوص بتاليها في المادة الحادية عشرة من نظام السندات التي تملى من دفتر الخفاني بالاملاك الصرف ليعلم ان كان الفراغ وقع من قبل مورثي المدين بالثالث حال حياتهم ام بعد وفاتهم كما يدعون كي يضيروا البت سيك اعتراضات طاعني التجهيزي الواقعة على هذا التبعة الانسانية لذلك واستناداً على المادة ٢٣٨ و ٢٤٤

من قانون اصول المحاكمات المحقوقة تقر بانفاق الراي في الجلسة المنعقدة في اجادى الثانية سنة ١٣٣٧ و ١٩ آذار سنة ١٩١٩ نقض الاعلام المميز به المذكور نظراً لهذا التقصير واعادة الاوراق لحملها لاجراء الايجاب وخرج النقض البالغ مئتي قرش يرد على من يظهر غير محقق في نتيجة الدعوى

قرار جزائي رقم ٨٢

بعد ان تبين ان استدعاء التجهيزي المتقدم من مدعي الاستئناف العام في سوريا بتاريخ ١٧ آذار سنة ١٩١٩ واقع في مدته القانونية ذقن في الاعلام المميز به المورخ في ١٣ آذار سنة ١٩١٩ الصادر من محكمة استئناف المحقوقة في سرورية المأذونة بروتية دعوى اللجنة فوجد يتضمن تصديق الحكم الابتدائي الصادر من محكمة بداية بملك بغير المطون عليه المستأنف السيد علي محسن تاسر البطار شهراً واحداً لوفاء بقا قبل المادة ١٣٠ من قانون الجزاء لثبوت اخذه حصان المدعي محمد ابي السيد حسن انتظاراً من بيته بصورة غير مشروعة ووجدت الاعتراضات الواردة باستدعاء التجهيزي انه لم يذكر في الحكم الابتدائي سبب تشديد الجزاء الذي يتبدي به ففسخ المادة الحكمية من اربعة وعشرين ساعة فتصدىقه على هذا الوجه مستوجب النقض ولدى التدقيق في فقرات الدعوى والمذاكرة بالايجاب ظهر ان الحاكم الجزائي المتفرّد حكم على الوجه المحرر بدون ان يبين ما اذا كان الجزاء حاصلاً بماملة الجبر والشدة وما هي تلك الماملة لان المادة الحكمية

استند عليها في الحكمين الجزائيين يستوفي حقه بنفسه بماملة الجبر والشدة في الاحوال التي يكره معها مراجعة الحكومة بذلك ولم يبين الحاكم سبب تشديد الجزاء ففسخ الحكم الاستئنافي عن هاتين المجهتين وتصدىقه على الحكم الابتدائي المذكور مخالف قانون

لذلك واستناداً على المادة ٣١٩ من اصول المحاكمات الجزائية انقضت الآراء في ٧ رجب سنة ١٣٣٨ على تقض الحكم الاستئنافي المميز به المذكور واعادة الاوراق لها لاجراء الايجاب على الوجه المحرر

الامراض المستولية في المنطقة الشرقية

جاءنا من مديرية الصحة العامة أنه حدث في دمشق بالاسبوع الذي أوله ٢٢ ايار سنة ١٩٢٠ وآخره ٢٩ منه خمس اصابات بمرض التهاب الدماغ النوي وثلاث وفيات بالمرض نفسه

وحدث فيها بالمدة نفسها اصابة واحدة بالحمى التيفوئيدية و وفاة واحدة

الامراض الحيوانية السارية في المنطقة الشرقية

ارسلت اليها مديرية الطب وبعثت صورة الجدول الوارد من مديرية البيطرة في العاصمة بشأن الامراض الحيوانية السارية في المنطقة الشرقية خلال شهر ايار ومنه ان المقتضى صيغته محملة واحدة في دمشق بمرض الحمرة الرضوية (ابو فراع) وتلفت

واصيب حمار واحد بالجرب في حصص وهو تحت التدابي والمعالجة

واصيب خمسة جمال بالجرب ايضا في دير بعلي التامم لخصص وهي تحت التدابي والمعالجة

واصيب حمار واحد بمرض القصر في حصص فتلفت

واصب فرس واحدة بالرغام في حلب فانلفت لقاء تعويض عن ثمنها

في ٢ حزيران سنة ١٩٢٠ ايباب

عاد من الاستانة انجال حضرة حمدي بك المطار فتمنته بسلامتهم

س(قرارات امهال) =

ان الحاكم المتفرّد اسلم قدامهم بموجب قراره المورخ في ١٦ ايلول سنة ١٩١٩ رقم ٢٥ - ٢١ حرب بن رشيد ابو اوشة من بني حميدة بجناية قتل المندور بركات الرواشة وجرح متروك بن غالس بن بمان المذكور لم يزل فاراً فقد منعت من جانب رياة جناية لواء الذكر كمهلة عشرة ايام اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبع القانون ويحضر لجانها وان يحضر في فلال المادة المذكورة لتوقيع المادة ٢٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ويحضر مطيع القانون فيسقط من الحقوق المدنية ويحجز امواله واملاكه بالتنازل ولا يحق له اقامة دعوى مايل يبادر لاداة الدعوى بما هو موكل من علم وحل لاداةه يحوز ان يخبر عنه على جميع ماوري ضابطا بة الدلية القبض عليه وتسليمه

في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٠ ****

ان الهيئة لائمية بالاصححة لاداةه بد مشق قد انتهت بموجب قرارها المورخ في ٢٥ رجب سنة ١٣٣٨ وفي ١٣ نيسان سنة ١٩٢٠ رقم ٥٤ سلم بن احمد التميمي وحيدر قاسم الشيخ وسعد بن قاسم الشيخ ومحمد بن سليم الخطيب واحمد حماد وانهس بن محمد انندي الدامير جميعهم من اهل قرية جب جنين التابعة لقضاء البقاع بجناية قطع يظن بقتل رؤس المذكورين كانوا اولم يزلوا قارين فقد تفرغوا من جانب رئاسة دائرة جزاء المحكمة الزمانيها مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من

العدل الشنيع جبراً و بما ان المذكورين لم يزلوا قارين فقد منع من جانب رئاسة دائرة المحكمة الزمانيها مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبع القانون ويحضر لجانها واذ لم يحضر بظرف المدلة المذكورة لتوقيع المادة ٢٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ويجوز ان يحضر في فلال المادة المذكورة لتوقيع المادة ٢٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ويحضر مطيع القانون فيسقط من الحقوق المدنية ويحجز امواله واملاكه بالتنازل ولا يحق له اقامة دعوى مايل يبادر لاداةه عليه وكل من علم وحل لاداةه يحوز ان يخبر عنه على جميع ماوري ضابطا بة الدلية القبض عليه وتسليمه وبذلك فان ذلك حرر هذا القرار في ٢٦ ايار سنة ١٩٢٠

ان الهيئة الاجتبابية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المورخ في ٣ ايار سنة ١٩٢٠ ورقم ١٠٨ حامد بن عبد المال من قرية داريا بجناية غصب وبما ان المذكور كان ولم يزل قاراً فقد منع من جانب رئاسة محكمة استئناف الجلاء مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبع القانون ويحضر لجانها واذ لم يحضر بظرف المدلة المذكورة لتوقيع المادة ٢٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون ويسقط من الحقوق المدنية ويجوز ان يحضر في فلال المادة المذكورة لتوقيع المادة ٢٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ويحضر مطيع القانون فيسقط من الحقوق المدنية ويحجز امواله واملاكه بالتنازل ولا يحق له اقامة دعوى مايل يبادر لاداةه عليه وكل من علم وحل لاداةه يحوز ان يخبر عنه على جميع ماوري ضابطا بة الدلية القبض عليه وتسليمه وبذلك فان ذلك حرر هذا القرار في ٢٩ ايار سنة ١٩٢٠

ان الهيئة الاجتبابية بد مشق قد انتهت بموجب قرارها المورخ في ٢٥ رجب سنة ١٣٣٨ وفي ١٣ نيسان سنة ١٩٢٠ رقم ٥٤ سلم بن احمد التميمي وحيدر قاسم الشيخ وسعد بن قاسم الشيخ ومحمد بن سليم الخطيب واحمد حماد وانهس بن محمد انندي الدامير جميعهم من اهل قرية جب جنين التابعة لقضاء البقاع بجناية قطع يظن بقتل رؤس المذكورين كانوا اولم يزلوا قارين فقد تفرغوا من جانب رئاسة دائرة جزاء المحكمة الزمانيها مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من